الأمم المتحدة

A/64/334

الجمعية العامة

Distr.: General
28 August 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٧١ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٤٥ ويغطي الفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وخلال تلك الفترة، فقد زرت ميانمار يومي ٣ و ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩ تلبية لدعوة من الحكومة. فضلا عن ذلك فقد زار مستشاري الخاص، إبراهيم غمباري، ميانمار ثلاث مرات بدعوة من حكومتها، من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير، ويومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه، كما رافقني يومي ٣ و ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

وفي جميع المناقشات، واصلت، وكذلك مستشاري الخاص، بذل المساعي الحميدة بغية تعزيز المصالحة الوطنية، والتحول الديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان في ميانمار، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وتركزت المناقشات على خمسة مجالات رئيسية حظيت بالتأييد من مجموعة أصدقاء الأمين العام المعنية بميانمار ومن مجلس الأمن، وهي:

* A/64/150.

220909 220909 09-49765 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

(أ) الإفراج عن جميع السجناء السياسيين بمن فيهم داو أونغ سان سوكي؛ (ب) الحاجة لإجراء حوار شامل للجميع وموضوعي وذو إطار زمني محدد؛ (ج) الحاجة لتهيئة الظروف المناسبة لعملية تحظى بالمصداقية للتحول السياسي إلى حكومة مدنية وديمقراطية؛ (د) تحسين الظروف الاجتماعية – الاقتصادية؛ (هـ) إضفاء الطابع النظامي على عملية المساعي الحميدة بين ميانمار والأمم المتحدة.

وقامت حكومة ميانمار بإصدار عفوين عامين عن السجناء خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث أعلنت أنها أفرجت عن ٩ ٠٠٢ سجين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وعن ٦ ٣١٣ سجينا في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وينطبق هذين العفوين على العديد من السجناء السياسيين، حيث قام مستشاري الخاص خلال زياراته إلى ميانمار بحث الحكومة على الإفراج عنهم. ولكن، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فرضت الحكومة أيضا أحكاما بالسجن لفترات طويلة على أفراد لهم صلة باحتجاجات عام ٢٠٠٧.

وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩، اتُهمت الأمينة العامة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، داو أونغ سان سو كي، بانتهاك شروط إقامتها الجبرية استنادا إلى اقتحام مواطن أمريكي لممتلكاتها في الفترة من ٣ إلى ٥ أيار/مايو. ودفعت داو أونغ سان سو كي ببراءتها من التهم الموجهة لها، وتمسكت بقولها بأنها لم تنتهك القانون. وحكم عليها في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة، وهي عقوبة قامت الحكومة على الفور بتخفيفها إلى الإقامة الجبرية لمدة ١٨ شهرا. وفي اليوم نفسه، أصدرتُ بيانا أستنكر فيه حكم المحكمة وأُؤكد فيه على أنه ما لم يُطْلق سراح جميع السجناء السياسيين في ميانمار، ويُسمح لهم بالمشاركة في انتخابات حرة ونزيهة، فإن مصداقية العملية السياسية ستبقى محل شك.

وأعربت حكومة ميانمار عن تصميمها على الشروع في إجراء انتخابات متعددة الأحزاب بحلول عام ٢٠١٠، وهي الخطوة الخامسة في خارطة طريقها الرامية إلى إقامة حكم ديمقراطي والمكونة من سبع خطوات. ويعترض العديد من أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وبعض الجماعات العرقية، على الدستور الجديد وعلى العملية التي اعتُمد بها الدستور، ويحتفظون بموقفهم بشأن المشاركة في الانتخابات المزمعة. وما زلت أُشدد على أن وجود عملية سياسية شاملة وموثوق بها، وقائمة على التفاهم المتبادل والحلول التوفيقية البناءة من جانب جميع أصحاب المصلحة هو الذي يمكن أن يدفع قدما بآفاق السلام الدائم والمصالحة الوطنية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في ميانمار، وبأنه يقع على عاتق الحكومة التزام أساسي بمعالجة شواغل جميع أصحاب المصلحة.

وأؤكد أيضا بأن الفشل في معالجة التحديات السياسية والإنسانية والإنمائية التي تواجه البلد باهتمام متكافئ يمكن أن يقوض آفاق السلام والديمقراطية والتنمية.

وأرحب بالتأييد الواسع النطاق الذي أبداه المجتمع الدولي لمشاركتي الشخصية، ولدور مستشاري الخاص، وللاستمرار في بعثة المساعي الحميدة التي أضطلع بها. وإنني أتطلع الى العمل مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك من خلال مجموعة أصدقائي المعنية بميانمار، نحو ميانمار تنعم بالسلام والوحدة والديمقراطية وتُراعي الاحترام الكامل لحقوق الإنسان الخاصة بجميع سكانها.

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٢٤٥/٦٣ الذي طلبت فيه الجمعية مني، في جملة أمور، أن أواصل بذل مساعي الحميدة وأن أتابع المناقشات بشأن حالة حقوق الإنسان، والانتقال إلى الديمقراطية وعملية المصالحة الوطنية مع حكومة وشعب ميانمار، بما في ذلك الجماعات المدافعة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وجميع الأطراف المعنية، وأن أعرض على الحكومة تقديم المساعدة التقنية في هذا الصدد، وأن أقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين وكذلك إلى مجلس حقوق الإنسان تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار. ويركز التقرير على بعد المساعي الحميدة في القرار، ويغطي الفترة المنقضية منذ تقريري السابق (A/63/356) أي من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

ثانيا – التطورات الرئيسية

٢ – قام مستشاري الخاص، مباشرة قبل الفترة الحالية المشمولة بالتقرير، بزيارة ميانمار في الفترة من ١٨ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وسعى خلال تلك الزيارة، والزيارات السابقة، إلى إحراز تقدم بشأن جدول الأعمال المكون من خمس نقاط حظيت بالتأييد من مجموعة أصدقاء الأمين العام المعنية بميانمار ومن مجلس الأمن، وهي: (أ) الإفراج عن جميع السجناء السياسيين بمن فيهم داو أونغ سان سوكي؛ (ب) الحاجة لإجراء حوار شامل للجميع وموضوعي وذو إطار زمني محدد؛ (ج) الحاجة إلى عملية شاملة للجميع، وتحظى بالمصداقية، للتحول السياسي إلى حكومة مدنية وديمقراطية؛ (د) إيجاد سبل لتحسين الظروف الاجتماعية – الاقتصادية؛ (هـ) إضفاء الطابع النظامي على عملية المساعي الحميدة. وفي رسائل مؤرخة ٢ و ١٠ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أبلغت حكومة ميانمار مستشاري الخاص بمقترحاتها لداو أونغ سان سو كي لترتيب لقاء بينها وبين وزير العلاقات وبردها بأنها ترغب في أن تجتمع مع الوزير ولكن ليس في ذلك الوقت. وكتبت الحكومة أيضا بأن سلطات ميانمار ملتزمة بسياسة المصالحة الوطنية وراغبة في متابعة الحوار المتواصل مع داو أونغ سان سوكي. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، أعلنت الحكومة الإفراج عن عدد من السجناء السياسيين كجزء من عفو أوسع نطاقا. وضم المساجين عددا من الأفراد الذين تم الإفراج عنهم نتيجة للإلحاح من مستشاري الخاص، من بينهم أقدم السجناء السياسيين في ميانمار، أو وين تين. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، رَحَّبْتُ بالإفراج عن هؤلاء السجناء وحثثت على مزيد من عمليات الإفراج.

٣ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر عقدتُ وترأستُ الاجتماع الأول الرفيع المستوى لمجموعة الأصدقاء المعنية بميانمار، وأصدرتُ لأول مرة بيانا صحفيا يلخص مجالات التوافق في الآراء بين أعضاء المجموعة، بما في ذلك (أ) توفير الدعم القوي لمساعِيَّ الحميدة ولعمل مستشاري الخاص؛ (ب) تشجيع حكومة ميانمار على العمل بشكل وثيق مع عملية المساعي الحميدة لمعالجة القضايا الرئيسية التي تهم المجتمع الدولي، ولا سيما الإفراج عن السجناء السياسيين، بمن فيهم داو أونغ سان سوكي، والشروع في حوار شامل؛ (ج) تشجيع جميع الأطراف في ميانمار على اغتنام الفرصة التي توفرها عملية المساعي الحميدة، مع التشديد على مسؤولية حكومة ميانمار لإظهار التزامها المعلن بالتعاون من خلال المزيد من النتائج الملموسة.

٤ - وفي الفترة بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، حُكم على نحو ٤٠٠ من الأشخاص الذين اعتُقلوا فيما يتصل بمظاهرات آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بالسجن مدداً تتراوح بين ٢٤ و ٦٥ سنة لجرائم لا تتسم بالعنف. وفي ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨، أطْلع مستشاري الخاص اللجنة الثالثة للجمعية العامة على الوضع في ميانمار، وذكر، في جملة أمور، أنه لا يزال يُنْتظر من السلطات في ميانمار اتخاذ خطوات ذات مغزى استجابة لشواغل المجتمع الدولي، بما فيها تلك المتعلقة بالإفراج عن السجناء السياسيين. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرتُ بيانا يُعرب عن قلقي العميق إزاء تلك الأحكام القاسية بالسجن، ويُؤكد مجددا دعوتي للإفراج عن جميع السجناء السياسيين كجزء من عملية شاملة للمصالحة الوطنية.

٥ - وفي الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، زار مستشاري الخاص ميانمار تلبية لدعوة من الحكومة. واجتمع مع المسؤولين الحكوميين، ومن بينهم رئيس الوزراء الجنرال ثين سين، ووزراء الخارجية، والإعلام، والثقافة، والتخطيط الوطني والتنمية الاقتصادية، والزراعة والري، ووزير العمل بصفته وزيرا للعلاقات مع داو أونغ سان سو كي. واجتمع مستشاري الخاص مرة أخرى بشكل منفصل مع الأمينة العامة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، داو أونغ سان سو كي. وبناء على طلب من المستشار الخاص، سُمِح لداو أونغ سان سو كي للمرة الأولى منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بلقاء أعضاء في اللجنة التنفيذية المركزية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، بما في ذلك رئيسها، أو أونغ شوي. وتَمكَّن المستشار الخاص لأول مرة أيضا من الاجتماع مع كلٍ من داو أونغ سان سو كي ومسؤولي الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. كما اجتمع المستشار الخاص مع الأحزاب السياسية الأخرى، بما في ذلك حزب الوحدة الوطنية، وعصبة شان الوطنية من أجل الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، زار مستشاري الخاص المناطق المتضررة من الإعصار،

واجتمع مع الفريق الأساسي الثلاثي الذي أنشئ لتنسيق جهود الإنعاش من آثار الإعصار، كما زار السلك الدبلوماسي، وفريق الأمم المتحدة القطري.

٦ - وفي ٥ شباط/فبراير، أصدرتُ بيانا أدعو فيه لاستئناف الحوار الموضوعي دون شروط مسبقة، وأبديتُ فيه استعدادي للبناء على زيارات مستشاري الخاص لتعزيز الحوار الوطني والمصالحة الوطنية من خلال مساعيَّ الحميدة.

٧ - وفي ١٩ شباط/فبراير، أصدر رئيس الجمعية العامة بيانا يُردد فيه دعوتي ويحث الحكومة على تحقيق نتائج ملموسة ردا على الاقتراحات المحددة التي تقدم بها مستشاري الخاص.

٨ - وفي ٢٠ شباط/فبراير، أصدر تحالف القوميات المتحدة بيانا يرفض فيه الانتخابات المعتزم إجرائها في عام ٢٠١٠ ويدعو إلى إجراء حوار ثلاثي، وإلى إطلاق سراح السجناء السياسيين، ومراجعة الدستور. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، أصدر اتحاد كارين الوطني بيانا رفض فيه، في جملة أمور، الانتخابات التي تُخطط الحكومة لإجرائها في عام ٢٠١٠، والدستور، والطريقة التي اعتُمد بها.

٩ - وفي الفترة من ١٤إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩، قام المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، السيد توماس أوخيا كوينتانا، بزيارته الثانية لميانمار تلبية لدعوة من الحكومة. واجتمع مع المحاورين الحكوميين الرئيسيين ذوي الصلة، وزار ولاية كايين، واجتمع مع الجماعات المسلحة، وقام بزيارة السجناء في سجني هبا آن وإينسين. وتابع حثه للحكومة على تنفيذ أربعة عناصر أساسية لحقوق الإنسان قبل انتخابات عام ٢٠١٠، هي: مراجعة التشريعات الوطنية وفقا للدستور الجديد والالتزامات الدولية؛ والإفراج عن السجناء السياسيين؛ وتدريب القوات المسلحة على حقوق الإنسان والقانون الإنساني؛ وإنشاء جهاز قضائي مستقل وغير متحيز. وفي ١١ آذار/مارس قام المقرر الخاص، عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان ٨/١٤، بتقديم تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/10/19). وفي ٢٧ آذار/مارس، أجاز مجلس حقوق الإنسان القرار ١٠/٢٧ المتعلق بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، والذي قام فيه، في جملة أمور، بتمديد ولاية المقرر الخاص لمدة سنة واحدة.

١٠ - وفي ١٤ أيار/مايو، أُخِذت داو أونغ سان سو كي من منزلها في يانغون، حيث كانت رهن الإقامة الجبرية منذ عام ٢٠٠٣، وقُدِّمت للمحاكمة بتهم تتعلق بانتهاك شروط إقامتها الجبرية عقب قيام مواطن أمريكي، هو جون ياتاو، باقتحام منزلها في الفترة من ٣ إلى ٥ أيار/مايو. واتُهمت خادمتاها أيضا، كما اتُهم السيد ياتاو. ودعت الحكومة أعضاء السلك الدبلوماسي لحضور إجراءات المحاكمة في ست مناسبات، بما في ذلك عند تلاوة الحكم،

ورتبت لدبلوماسيين من الاتحاد الروسي وتايلند وسنغافورة الاجتماع لمرة واحدة مع داو أونغ سان سو كي في مكان احتجازها. وفي ٢٦ أيار/مايو، رفعت الحكومة عن داو أونغ سان سو كي أمر الإقامة الجبرية، في حين أبقتها في الحجز لمدة محاكمتها. واستمعت المحكمة إلى شهادات من ٢٣ شاهدا من شهود الادعاء واثنين من شهود الدفاع، مع تَمسُّك داو أونغ سان سو كي بعدم انتهاكها لأي قانون.

١١ - وفي ١٤ أيار/مايو، أصدرتُ بيانا أعربتُ فيه عن قلقي الشديد إزاء اعتقال داو أونغ سان سو كي، ووصفتها بأنها شريك أساسي في الحوار في عملية تحقيق المصالحة الوطنية، وحثثت الحكومة على عدم اتخاذ أي إجراءات أخرى من شأنها أن تقوض تلك العملية، وأكدت مجددا اعتقادي الراسخ بأن داو أونغ سان سو كي، وجميع أولئك الذين لديهم ما يساهمون به في مستقبل بلدهم، يجب أن يكونوا أحرارا في القيام بذلك لضمان أن تكون العملية السياسية ذات مصداقية.

١٢ - وفي يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو على التوالي، أصدر المقرر الخاص ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بيانات تدعو للإفراج الفوري عن داو أونغ سان سو كي، مبينة أن استمرار احتجازها يُعد انتهاكا للقانون الوطني والقانون الدولي. وفي ١٦ حزيران/يونيه أصدر خمسة مقررين خاصين بيانا مشتركا، يشير إلى أن المحاكمة شابتها انتهاكات صارخة للحقوق الموضوعية والإجرائية، ويستشهد بالفتوى رقم ٢٠٠٨/٤٦ الصادرة عن الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التي تبين بأن احتجاز داو أونغ سان سو كي بعد ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨ يعد انتهاكا لقوانين ميانمار ذاتها.

١٣ - وفي ٢٢ أيار/مايو، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا يعبر عن قلقه إزاء الأثر السياسي للتطورات الأخيرة المتصلة بداو أونغ سان سو كي، ويعيد تأكيد بيانيه الرئاسيين الصادرين في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ و ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، ويؤكد مجددا أهمية إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين. وأكد مجلس الأمن أيضا ضرورة أن تهيئ حكومة ميانمار الظروف اللازمة من أجل إقامة حوار حقيقي مع داو أونغ سان سو كي، وجميع الأطراف المعنية والمجموعات العرقية، وذلك بهدف تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، بدعم مباشر من الأمم المتحدة، كما أكد حرصه على سيادة ووحدة أراضي ميانمار.

١٤ - في ٩ حزيران/يونيه، أفادت مفوضية شؤون اللاجئين بتدفق ما يقرب من ٣ ٠٠٠ لاجئ من ميانمار إلى تايلند، وقد تزامن ذلك مع تقارير عن تجدد القتال في مناطق الحدود الشرقية.

١٥ - وفي يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه، زار مستشاري الخاص ميانمار تلبية لدعوة من الحكومة وبناء على تعليمات صادرة مني، للإعداد لزيارتي المحتملة مرة أخرى، لميانمار. واجتمع مستشاري مرتين مع وزير الخارجية، كما اجتمع أيضا مع فريق الأمم المتحدة القطري ومع عميد السلك الدبلوماسي.

١٦ - وفي ٣ و ٤ تموز/يوليه، قمت بزيارة ميانمار للمرة الثانية في خلال فترة تتجاوز العام بقليل بدعوة من حكومتها. واجتمعت مرتين بكبير الجنرالات ثان شوي، رئيس مجلس الدولة للسلام والتنمية، وبنائب رئيس المجلس ونائب كبير الجنرالات ماونغ آي، وعضو المجلس الجنرال ثورا شوي مان، ورئيس الوزراء الجنرال ثاين ساين، والسكرتير الأول لمجلس الدولة للسلام والتنمية، الجنرال ثيها ثورا تين أونغ ميينت أوو، ووزير الخارجية يو نيان وين. وأقمت لرئيس الوزراء ووزراء رئيسيين آخرين مأدبة غداء عمل. وعَقَدْتُ اجتماعات مع ممثلي الأحزاب السياسية العشرة المسجلة، ومن بينهم ممثلي الفئات العرقية، بالإضافة إلى ممثلي الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية الذين اجتمعت معهم أيضاً كل على حدة. واجتمعت أيضاً مع ممثلي سبعة من المجموعات الداعية إلى وقف إطلاق النار. وزُرْتُ مشروعات إعادة التأهيل في المناطق التي تأثرت بإعصار نارجيس، واستمعت إلى إحاطة مقدمة من الفريق الثلاثي الأساسي. وألقيت أيضاً الكلمة الرئيسية العامة الأولى من نوعها أمام جمهور مكون مع عدة مئات من الأشخاص في يانغون، من بينهم وزراء حكوميين، ودبلوماسيين، وممثلين لمنظمات غير حكومية وطنية ودولية ومنظمات المجتمع المدني المحلية ومنظمات أهلية. واجتمعت أيضاً على حدة بالفريق القُطري للأمم المتحدة وموظفي الأمم المتحدة.

١٧ - وفي ٨ تموز/يوليه، قدم مستشاري الخاص إحاطة لمجموعة الأصدقاء بشأن زيارتي إلى ميانمار. وفي ١٣ تموز/يوليه، قدمت إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن زيارتي، بناءً على طلب المجلس.

١٨ - وفي ١٣ تموز/يوليه، أصدرت المجموعة الطلابية ''جيل ٨٨''، وتحالف جميع رهبان بورما، واتحاد الطلبة لعموم بورما رسالة مفتوحة موجهة إليَّ، تدعم عملي وتدعوني إلى مضاعفة جهودي. وفي ٧ آب/أغسطس، أعلنت حركة إحياء الديمقراطية وحقوق القوميات العرقية عن ''مقترح بالمصالحة الوطنية من أجل الديمقراطية والتنمية في بورما''.

١٩ - وفي ١١ آب/أغسطس، أصدرت المحكمة حكماً بإدانة داو أونغ سان سوكي وحكمت عليها بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات. وخففت الحكومة العقوبة على الفور إلى ١٨ شهراً من الإقامة الجبرية. وفي نفس اليوم، أصْدَرْتُ بياناً أدين فيه الحكم،

وأحث فيه الحكومة على الإفراج عن داو أونغ سان سوكي فوراً ودون شروط باعتبارها شريكة أساسية في الحوار السياسي، وأكرر فيه أنه ما لم يُفرج عنها وعن جميع السجناء السياسيين الآخرين في ميانمار ويُتاح لهم المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة، ستظل مصداقية العملية السياسية موضع شك. وصَدَرَت بيانات أيضاً من العديد من الدول الأعضاء، من بينها بلدان في المنطقة. وقد جرى ترحيل السيد ييتاو، المحكوم عليه بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات، في ١٦ آب/أغسطس لأسباب إنسانية.

٢٠ - وفي بيان صحفي صادر في ١٣ آب/أغسطس، أعاد مجلس الأمن تأكيد بياناته بشأن ميانمار الصادرة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، و ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، و ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩، وكرر تأكيد أهمية الإفراج عن جميع السجناء السياسيين؛ وأعرب عن القلق البالغ إزاء إدانة داو أونغ سان سوكي والحكم عليها وعن أثر ذلك على الصعيد السياسي؛ ونوه بقرار حكومة ميانمار بتخفيض الحكم عليها وحثّ الحكومة على اتخاذ المزيد من التدابير لتهيئة الظروف اللازمة لإجراء حوار صادق معها ومع جميع الأطراف والمجموعات العرقية المعنية من أجل تحقيق مصالحة وطنية شاملة. وكرر مجلس الأمن أيضاً دعمه لدور المساعي الحميدة التي أبذلها وأكد التزامه بسيادة ميانمار وسلامتها الإقليمية.

٢١ - واستمرت المشاورات مع الدول المعنية الرئيسية، بالتوازي مع الاتصالات التي أجريتها والتي أجراها مستشاري الخاص مع الحكومة والأطراف المعنية في ميانمار. وبالإضافة إلى الاجتماع الأول رفيع المستوى لمجموعة أصدقائي المعنية بميانمار في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، والإحاطات المقدمة من مستشاري الخاص إلى المجموعة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ و ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩، عَقدْتُ ورَأسْتُ ثلاثة اجتماعات أخرى للمجموعة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٢٣ شباط/فبراير و ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وقدم مستشاري الخاص إحاطة إلى رئيس الجمعية العامة في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ و ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وإلى مجلس الأمن، بناءً على طلبه في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ و ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وأجرى المستشار الخاص أيضاً مشاورات مع النظراء الحكوميين في بانكوك، وبيجين، ونيودلهي، وسنغافورة، وطوكيو كل على حدة. وختاماً، استمر مستشاري الخاص في الاتصال الوثيق بهيئات الأمم المتحدة ومكاتبها المعنية بشأن خطة النقاط الخمس، من بينها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

ثالثا – فحوى المناقشات ونتيجتها

٢٢ – شدد مستشاري الخاص، أثناء زيارته إلى ميانمار في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، على الفرصة المتاحة لحكومة ميانمار لأن ترسل إشارات إيجابية إلى المجتمع الدولي عن طريق اتخاذ خطوات ملموسة بشأن خطة النقاط الخمس لتمكين جميع الدول الأعضاء الرئيسية المعنية من الاستجابة وفقاً لذلك. وأكد رئيس الوزراء من جديد أن الحكومة ستتابع النقاط التي يمكنها تنفيذها. وأكدت داو أونغ سان سو كي والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية قبولهما لأربعة من النقاط، باستثناء آنئذ أي مناقشات بشأن الانتخابات.

٢٣ – واقترح مستشاري الخاص، في مناقشاته مع الحكومة، إعادة النظر في الأحكام الصادرة مؤخراً على أفراد فيما يتصل بالمظاهرات التي نُظمت في آب/أغسطس – أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وأوضحت الحكومة عدم إمكانية القيام بذلك إلا من خلال قنوات الاستئناف القانونية. وأثار المستشار الخاص أيضاً حالات الأفراد الذين بإمكانهم أن يسهموا في العملية السياسية والذين ينبغي النظر في الإفراج عنهم لدواعي الرأفة. ومن جانب داو أونغ سان سو كي والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، ظل الإفراج عن جميع السجناء السياسيين واحترام سيادة القانون هما المطلبين الرئيسيين لهما. وأبلغت الحكومة مستشاري الخاص، في وقت لاحق، في رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير موجهة إليه، بأنه عليه المتابعة لزيارته، صدر عفو عن ٦ ٣١٣ سجيناً، من بينهم حوالي ٢٠ سجين سياسي جرى مناقشة حالاتهم أثناء الزيارة. وفي ٢٣ شباط/فبراير، أصدَرْتُ بياناً أرحب فيه بالإفراج وأحث فيه على المزيد من عمليات الإفراج.

٢٤ – واقترح المستشار الخاص اجتماعاً ثلاثياً بينه وبين وزير الاتصال، وداو أونغ سان سو كي. وبالرغم من موافقة داو أونغ سان سو كي، فقد قررت الحكومة إعطاء الأولوية الأولى لبناء المزيد من التفاهم بين وزير الاتصال وداو أونغ سان سو كي. وكررت الحكومة أن الباب كان مفتوحاً أمام داو أونغ سان سو كي، مشيرةً إلى أن الأخيرة رفضت محاولات الحكومة لاستئناف الحوار معها في مناسبتين بعد زيارة المستشار الخاص السابقة. وأشارت الحكومة كذلك إلى أن داو أونغ سان سو كي لم تستجب إلى دعوة كبير الجنرالات ثان شوي في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ للاجتماع بها شخصياً إذا ما أعلنت التخلي عن ”سياساتها الرامية إلى المواجهة، وإلحاق الدمار، وفرض الجزاءات“. وأشارت داو أونغ سان سوكي إلى أن الحكومة هي التي أوقفت الحوار في شباط/فبراير ٢٠٠٨، وكررت رأيها بأن وزير الاتصال لم يكن مخولاً بصلاحية كافية للمشاركة في الحوار بصورة مجدية. وفي هذا الصدد، شجع المستشار الخاص الحكومة مرة أخرى على أن (أ) ترفع رتبة المحاور الحكومي

مع داو أونغ سان سوكي، (ب) تواصل النظر في المقترح المقدم من داو أونغ سان سوكي في آذار/مارس ٢٠٠٨ بإصدار وثيقة التزام مشتركة بينها وبين الحكومة بالعمل معاً من أجل المصلحة الوطنية بغية تهيئة ظروف مواتية لرفع الجزاءات عن ميانمار. وأصدرت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية فيما بعد في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩ تصحيحاً لبيانها الخاص رقم ٠٩/٠٢/٢، الذي ذكرت فيه ما يلي:

”... وردت الشواغل المتعلقة بالـ ’المواجهة‘، و ’إلحاق الدمار‘، و ’الجزاءات الاقتصادية‘، و ’الحظر‘ في الفقرة ٧ من البيان رقم ٢٠٠٧/١ باعتبارها غير مجدية للبلد ولشعبها. ولهذا السبب أبلغت داو أونغ سان سوكي بالفعل السلطات عن طريق الوزير المكلف بالعلاقات باستعدادها لأن تتعاون من أجل تجنُّب هذه المسائل ولأن تُصْدِر بيانات بموافقة كلا الجانبين. ولهذا تعلن الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية مرة أخرى أنها تطلب بنية صادقة أن يقوم الزعيمان القادرَان على صنع القرارات فيما يتعلق بهذه المسائل، بإجراء حوار لا محالة من إجرائه في الواقع العملي على الفور“.

٢٥ - وأكد المستشار الخاص على حاجة الحكومة إلى أن تهيئ ظروفا مواتية للقيام بعملية تتسم بالمصداقية والشمول وتؤدي إلى إجراء أي انتخابات، وقدم مقترحات محددة بهذا الشأن، من بينها احتمال إجراء مراجعة للدستور. واستبعدت الحكومة إجراء مراجعة للدستور، مُكررةً تصميمها على المضي قدماً لإجراء الانتخابات المتعددة الأحزاب المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٠ باعتبارها الخطوة الخامسة في خارطة الطريق ذات الخطوات السبع المقدمة منها. وأكد رئيس الوزراء للمستشار الخاص أنه حالما يتم اعتماد قوانين الانتخابات، سيصبح بإمكان جميع الأحزاب السياسية المشاركة، بما فيها الأحزاب المعارضة للدستور أو للحكومة، وبأن الانتخابات ستُجرى طبقاً للمعايير الدولية. وأجاب المستشار الخاص عند سؤال الحكومة له عن نوع المساعدة الانتخابية التي تستطيع الأمم المتحدة توفيرها، بأن النظر في تقديم أي مساعدة سيكون بناءً على: (أ) التقدم بطلب رسمي من الحكومة بذلك، (ب) إجراء مشاورات واسعة النطاق مع جميع أصحاب المصلحة. وأجابت الحكومة بأن لجنة الانتخابات، بمجرد تشكيلها، ستتصل بالأمم المتحدة إن كانت هناك الحاجة إلى مساعدة تقنية. وكررت داو أونغ سان سوكي والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية رفضهما للدستور وللاستفتاء الذي اعتُمِد بمقتضاه، ومطالبتهما بإجراء مراجعة شاملة للدستور قبل مناقشة مسألة الانتخابات. وفي الوقت نفسه، طلبت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية أن يُعاد تسجيل جميع الأحزاب السياسية التي أُلغي تسجيلها، وأن يعاد افتتاح مقارها في أنحاء البلاد. ونقل المستشار الخاص هذه المطالب إلى السلطات، مشفوعة بتأييده.

٢٦ - وأكد المستشار الخاص الآثار الإيجابية لإنشاء محفل وطني ذي قاعدة عريضة معني بالشواغل الاجتماعية والاقتصادية. وتمسكت الحكومة بعدم التزامها بالمقترح مكررةً مطالبتها برفع الجزاءات عن ميانمار. وفي الوقت نفسه، حدد وزير التخطيط الوطني والتنمية الاقتصادية قطاعات الزراعة ومصائد الأسماك وتربية الماشية لتكون لها الأولوية كمجالات محتملة للتعاون فيها. وأعربت داو أونغ سان سوكي والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية عن اهتمامهما، من حيث المبدأ، بـ ''المحفل الاقتصادي الوطني''، وسعيهما إلى الحصول على المزيد من الإيضاحات. وفي رسالة مؤرخة ١٩ حزيران/يونيه عام ٢٠٠٩، موجهة إلى وزير التخطيط الوطني والتنمية الاقتصادية، واتساقاً مع الدعوة الموجهة من الحكومة، تابع مستشاري الخاص العرض الذي تقدم به أثناء زيارته بإرسال بعثة عاملة إلى ميانمار لمناقشة النهج القطاعي المقترح من الحكومة فيما يتعلق بالمحفل الاقتصادي الوطني.

٢٧ - وشجع المستشار الخاص الحكومة، بشكل منفرد، على أن توافق على أي قرار تتخذه رابطة أمم جنوب شرق آسيا بتمديد ولاية الفريق الثلاثي الأساسي إلى ما بعد حزيران/يونيه ٢٠٠٩ من أجل كفالة التنفيذ الفعال لخطة الإنعاش والتأهب لما بعد إعصار نارجيس. وصرحت الحكومة بأنها ستأخذ توصية المستشار الخاص في الاعتبار. وفي ٢٧ شباط/فبراير، وافق وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا على تمديد ولاية الفريق الثلاثي الأساسي حتى تموز/يوليه ٢٠١٠.

٢٨ - وكررت الحكومة استعدادها لمواصلة التعاون مع جهودي المبذولة في إطار المساعي الحميدة ودعت مستشاري الخاص إلى التقدم بطلب تأشيرة لزيارة ميانمار لأغراض خاصة.

٢٩ - وناقش المستشار الخاص، بناءً على طلبي، احتمال قيامي بزيارة أخرى إلى ميانمار لتناول مجموعة كبيرة من المسائل مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين. ورحب رئيس الوزراء من حيث المبدأ بهذه الزيارة، رهنا بالتوقيت والوضع. ورحبت داو أونغ سان سوكي والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية أيضاً بهذه الزيارة من حيث المبدأ، بينما أكدا على ضرورة الإفراج عن جميع السجناء السياسيين.

٣٠ - وفي ٢٩ نيسان/أبريل، بعد عقد أول اجتماع منذ عام ١٩٩٧ يضم ممثلي الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية من جميع أنحاء البلاد، أصدرت الرابطة ''إعلان شويغون دانغ''، حيث كررت إعلان موقفها بشأن خارطة الطريق السياسية للحكومة، ودعت إلى الإفراج غير المشروط عن جميع السجناء السياسيين؛ وإجراء استعراض للدستور، وإعادة افتتاح جميع مقار الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ومقار أحزاب القوميات العرقية من جديد؛

والاعتراف ''على نحو ما'' بنتائج انتخابات عام ١٩٩٠؛ وإجراء حوار سياسي. كما نص الإعلان كذلك على أنه:

''إذا أجرى مجلس الدولة للسلام والتنمية، منفرداً، الانتخابات المقبلة المحتملة وفقاً لخطته الخاصة، وإذا: (١) أُفرِج عن جميع السجناء السياسيين دون شروط بمن فيهم زعماء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، (٢) عُدِّلت أحكام دستور عام ٢٠٠٨ التي لا تتفق مع مبدأ الديمقراطية، (٣) أُجريت انتخابات عادلة وشاملة للجميع تحت إشراف دولي، فإن الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، تعلن بواسطة إعلان شويغون دانغ هذا، أنها إذ تتوقع أن الانتخابات ستعود بالفائدة على الشعب ككل، فهي تزمع المشاركة في الانتخابات فقط بعد أن اعتبرتها حالة خاصة جداً وبعد دراسة قانون تسجيل الأحزاب المقبل والقوانين المتعلقة بالانتخابات''.

٣١ - وزار مستشاري الخاص ميانمار في ٢٦ و٢٧ حزيران/يونيه للإعداد لزيارتي المحتملة. وأثناء هذه الزيارة، نقل وزير الخارجية موافقة حكومته على جدول الأعمال المحتوي على خطة النقاط الخمس ومسائل إنسانية. وأشار وزير الخارجية إلى أنه يمكن توقُّع إحراز بعض التقدم بشأن جدول الأعمال، لكنه لم يكن في وضع يخوله بأي التزامات مقدماً. ونقل وزير الخارجية موافقة حكومته على البرنامج المقترح من مستشاري الخاص، باستثناء اجتماع مع داو أونغ سان سوكي. وأشار وزير الخارجية فيما يتعلق بهذه النقطة، إلى أنه قد يصعُب ترتيب مثل ذلك الاجتماع نظراً لمحاكمتها الجارية، وأفاد بأنه ينبغي لي أن أتقدم بهذا الطلب مباشرة إلى كبير الجنرالات.

٣٢ - وأثناء زيارتي في ٣ و ٤ تموز/يوليه، تناولت مجموعة كبيرة من الشواغل ذات الأهمية مع القيادة العليا وغيرها من المحاورين. وفي الاجتماعين اللذين عقدتهما مع كبير الجنرالات ثان شوي، رئيس مجلس الدولة للسلام والتنمية، والمشاورات مع رئيس الوزراء الجنرال ثاين ساين، أجريت مناقشات صريحة ومستفيضة عن حاجة ميانمار إلى أن تغتنم فرصة زيارتي وتتخذ خطوات إيجابية مجدية بشأن خطة النقاط الخمس وفي المجال الإنساني. وأشرت إلى أنني أجريت مشاورات مع الدول الرئيسية المعنية، بما في ذلك جميع أعضاء مجموعة أصدقائي المعنية بميانمار، التي كررت دعمها القوي لمشاركتي الشخصية، وأعربت عن درجة غير مسبوقة من النوايا الحسنة تجاه ميانمار، وأن هذه الدول تترقب الآن عن كثب إشارات إيجابية من ميانمار حتي تتمكن من الاستجابة وفقاً لذلك. وأوضحت أن الغرض من زيارتي هو أن أنقل الشواغل، والتوقعات، والتشجيع من المجتمع الدولي، وأن أقدم مساعدة الأمم المتحدة إلى حكومة وشعب ميانمار من أجل معالجة التحديات التي تواجه بلدهم.

٣٣ - وقد أثنيت على الحكومة لما أحرزته من تقدم في جهود الإغاثة والإنعاش التي بذلتها في أعقاب إعصار نارجيس، بطرق شتى منها التعاون مع الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا في إطار الفريق الثلاثي الأساسي. وشددت، في معرض الإعراب عن التزامي بمواصلة تعبئة المساعدات الإنسانية الدولية، على الحاجة إلى البناء على هذا التعاون، بسبل منها إصدار التأشيرات الخاصة بالمهام الإنسانية في الوقت المناسب، وتوسيع نطاق دخول المساعدات الإنسانية بما يسمح بالوصول دون قيود إلى كل الفئات الضعيفة في جميع أرجاء البلد.

٣٤ - وقد لاحظت أن السلام والأمن يمكن أن يتأثرا بالظروف الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية، وأكدت ضرورة إيجاد سبل للتصدي للتحديات الإنمائية، وعرضت، بعد أن لاحظت الانخفاض الشديد لحجم المساعدة الدولية المقدمة لميانمار، أن أعمل مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك بشأن مسألة العقوبات والقيود المفروضة على عمل المؤسسات المالية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ودعوت كبار القادة إلى تعزيز تعاون ميانمار مع الأمم المتحدة، في سياق ما أبذله من مساع حميدة، بغية تحديد وتلبية الاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية من خلال عملية وطنية ذات قاعدة عريضة تشارك فيها كل قطاعات المجتمع.

٣٥ - وأكدت مرة أخرى أن الانتقال الديمقراطي لميانمار لن يتسنى استكماله بغير مصالحة وطنية حقيقية. وركزت على ثلاثة شواغل يمكن أن تقوض، في رأيي، إن لم تجر معالجتها، أي ثقة في العملية السياسية في البلد، وشجعت بقوة القيادة العليا على أن تنظر بشكل إيجابي في التوصيات المحددة التي قدمتها. وقد أوصيت، أولا، بالإفراج الفوري عن عدد كبير من السجناء السياسيين، بمن فيهم داو أونغ سان سو كي، ثم عن كل السجناء السياسيين المتبقين قبل موعد إجراء الانتخابات، من أجل السماح لهم بالمشاركة في العملية السياسية. وشددت على أهمية أن تنظر الحكومة بعناية في تداعيات محاكمة داو أونغ سان سو كي ونتيجتها، وأوصيت بقوة بأن تنظر الحكومة في ممارسة صلاحيتها التنفيذية لإسقاط جميع التهم الموجهة إلى داو أونغ سان سو كي والإفراج الفوري عنها. وثانيا، أوصيت بالشروع، دون إبطاء أو شروط مسبقة، في إجراء حوار موضوعي شامل للجميع ومقيد بإطار زمني تشارك فيه داو أونغ سان سو كي والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، بدعم من الأمم المتحدة. وأكدت أيضا ضرورة اعتبار أي مكاسب تحققت عن طريق اتفاقات وقف إطلاق النار مكاسب لا رجعة فيها، وذلك بأخذ شواغل كل الجماعات المسلحة المعنية في الاعتبار. وثالثا، أبرزت ضرورة أن تنفذ خارطة الطريق التي وضعتها الحكومة، بما في ذلك الانتخابات التي يعتزم إجراؤها في عام ٢٠١٠، بطريقة شاملة للجميع وقائمة على المشاركة وشفافة،

كي تحظى العملية ونتيجتها بقبول محلي ودولي باعتبارهما جديرتين بالثقة ومشروعتين. وأوصيت، في هذا الصدد، بالتبكير في إعلان موعد لإجراء الانتخابات المعتزمة، وإصدار قوانين انتخابية سليمة في الوقت المناسب، وإنشاء لجنة انتخابية مستقلة، وإعادة افتتاح جميع مكاتب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وإعادة تسجيل جميع الأحزاب السياسية التي ألغي تسجيلها. كما استفسرت عما إذا كانت الحكومة تنظر في دعوة مراقبين مستقلين للانتخابات، أو في طلب مساعدة انتخابية تقنية من الأمم المتحدة.

٣٦ - وشجعت القيادة العليا على دراسة مسألة إنشاء فريق صغير في يانغون يقدم تقاريره إليَّ من خلال مستشاري الخاص لأغراض تأمين التواصل وتيسير الاتصالات أثناء الفترة السابقة على إجراء الانتخابات. ودعوت أيضا ميانمار إلى المشاركة للمرة الأولى في اجتماع مجموعة أصدقائي الذي سيعقد على المستوى الوزاري على هامش انعقاد الجمعية العامة في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٣٧ - وأوضحت أني أتطلع إلى مناقشة المسائل السالفة الذكر مع أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة أثناء زيارتي، بمن فيهم داو أونغ سان سو كي. وشجعت بقوة كبير الجنرالات على النظر بشكل إيجابي في طلبي الاجتماع معها، وعلى إمعان النظر في الآثار المترتبة على أي قرار يتخذ في هذا الشأن.

٣٨ - وقال كبير الجنرالات إن ميانمار، بوصفها دولة عضو في الأمم المتحدة، تعلق أهمية كبرى على زيارتي وعلى استمرار تعاونها مع المنظمة، وأعرب عن شكرها لي على المساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة في أعقاب إعصار نارجيس. وقال كبير الجنرالات إن ميانمار تدرك أنني تشاورت مع عدة دول أعضاء قبل زيارتي. و لم يعلن كبير الجنرالات بعد أن أشار إلى أن مقترحاتي قد نوقشت أثناء زيارات مستشاري الخاص، رفضه لأي من توصياتي الموضوعية.

٣٩ - وأشار كبير الجنرالات إلى أن العقوبات المفروضة على ميانمار قد أثرت تأثيرا سلبيا على تنمية البلد وعلى قدرته على الاستجابة للمطالب الخارجية، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبدي حسن النية إزاء ميانمار في هذا الصدد.

٤٠ - وسلط كبير الجنرالات الضوء على أن أهم أولويتين حاليتين للحكومة هما: تسليم سلطة الدولة إلى حكومة مدنية بعد انتخابات عام ٢٠١٠، وإرساء الأساس لمستقبل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأعلن كبير الجنرالات أنه ينبغي ألا يثور شك في تصميم الحكومة على إجراء انتخابات متعددة الأحزاب في عام ٢٠١٠، وأكد مرارا أن الانتخابات ستكون حرة ونزيهة وجديرة بالثقة وستنظم بما يكفل مشاركة الجميع. وأشار إلى أن تحديد تاريخ إجراء الانتخابات وإصدار تشريع انتخابي وإنشاء لجنة انتخابية هي مسائل داخلية سيعلن

عنها في الوقت المناسب. أما مسألة ما إذا كانت ميانمار ستلتمس مساعدة انتخابية من الأمم المتحدة أو ستدعو مراقبين مستقلين فسينظر فيها في الوقت المناسب، إذا دعت ضرورة إلى ذلك.

٤١ - وشدد كبير الجنرالات على أهمية دعم سيادة ميانمار ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية. ونوه بحقيقة أنه إذا كانت بعض الجماعات المتمردة لا تزال باقية، فإن هناك ١٧ جماعة مسلحة عقدت سلاما مع الحكومة وتركز الآن على التنمية الإقليمية.

٤٢ - ووصف كبير الجنرالات الجهود التي بذلت في الماضي، بما فيها جهوده هو شخصيا، لمحاولة التعامل مباشرة مع داو أونغ سان سو كي بغية إشراكها في عملية المصالحة الوطنية التي ترعاها الحكومة. وأكد أن هذه الجهود لم تكلل بالنجاح لكن ذلك لا يعزى إلى فتور في الاستعداد من جانب الحكومة. وكرر التأكيد على أن أولوية الحكومة في الوقت الحاضر تتمثل في أن تواصل التركيز على إجراء الانتخابات والفترة الانتقالية السياسية. وأوضح كبير الجنرالات أنه كان يود أن يرتب اجتماعا بين داو أونغ سان سو كي وبيني، كما هو مطلوب، لكن العملية القضائية لا تسمح بذلك، خوفا من أن ينظر إلى هذا الأمر على أنه يؤثر في نتيجة المحاكمة الجارية.

٤٣ - وفي اجتماعي مع الأحزاب السياسية المسجلة، استمعت إلى طائفة من الآراء والشواغل، كان من بينها آراء وشواغل الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وعصبة شان الوطنية من أجل الديمقراطية، وحزب الوحدة الوطنية، وحزب وا للتنمية الوطنية. وكررت عصبة شان الوطنية من أجل الديمقراطية طلبها الإفراج عن جميع السجناء السياسيين، بمن فيهم قادة الجماعات العرقية المحتجزون، واستئناف حوار يشمل الجميع، كشرطين لمشاركتها في الانتخابات. وكرر حزب الوحدة الوطنية دعوته لجميع الأطراف إلى العمل على إنجاح انتخابات عام ٢٠١٠، ورأيه القائل بأنه لا ينبغي لطرف واحد أن يقوض خارطة الطريق المؤلفة من سبع نقاط. وفي الاجتماع الخاص المنفصل الذي عقدته مع الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، كررت الرابطة مطالبها بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين، بمن فيهم داو أونغ سان سو كي؛ وإجراء حوار يستهدف لتحقيق المصالحة الوطنية؛ وتسوية نتيجة انتخابات عام ١٩٩٠ ''بأي شكل من الأشكال''؛ ومراجعة الدستور. وأوضحت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية أنها قدمت مقترحات إلى الحكومة بخصوص هذه المطالب ولكن السلطات لم ترد عليها بعد. وفي الاجتماع الذي عقدته مع الجماعات التي أبرمت اتفاقات لوقف إطلاق النار، اطلعت على خبرتها في الانتقال من النزاع المسلح إلى وقف إطلاق النار. وعلى ضرورة تنمية مناطقها، وعلى نظرها في اقتراح الحكومة بأن تصبح قوة لحراسة الحدود

تحت قيادة جيش ميانمار. وفي كل الاجتماعات، أوضحت أنني أكدت لكبير الجنرالات ضرورة أن تستجيب العملية السياسية للشواغل المشروعة لجميع أصحاب المصلحة وأن كبير الجنرالات قد أشار مرارا إلى أن الانتخابات ستكون حرة ونزيهة ومفتوحة لمشاركة كل الأحزاب والجماعات. كما شجعت بقوة كل الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة على أن تظل بناءة في مواقفها من العملية السياسية وفي تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار.

٤٤ - ولدى إحاطة أعضاء فريق أصدقائي ثم أعضاء مجلس الأمن، في يومي ٨ و ١٣ تموز/يوليه على التوالي، بنتيجة رحلتي، أعربوا بالإجماع عن تأييدهم لقراري بزيارة ميانمار، ولمشاركتي الشخصية، ولدور مستشاري الخاص، ولمواصلة بعثة المساعي الحميدة التي أقوم بها. وكرروا تأكيد تطلعهم لأن تتابع ميانمار بشكل إيجابي ما قدمته من توصيات. وصرح الممثل الدائم لحكومة ميانمار لدى الأمم المتحدة، في الكلمة التي أدلى بها أمام مجلس الأمن، بأن حكومته تعتبر أن الزيارة التي قمت بها كانت ناجحة، وأنها تعتزم تنفيذ جميع التوصيات الملائمة. وقال الممثل الدائم إن الحكومة تستعد، بناء على طلبي لمنح عفو عن السجناء لأسباب إنسانية بغية تمكينهم من المشاركة في انتخابات عام ٢٠١٠. وقال الممثل الدائم أيضا، فيما يخص المنتدى الاقتصادي الوطني، إن الحكومة ستتعاون مع الأمم المتحدة في قطاعات الزراعة والإنتاج الحيواني وصيد الأسماك. أما فيما يخص إمكانية الحصول على مساعدة تقنية في الانتخابات، فإن ميانمار ستتعاون مع الأمم المتحدة إذا دعت الحاجة إلى التماس هذه المساعدة. وأكد مرة أخرى أن التشريع الانتخابي سيصدر في الوقت المناسب. وقال الممثل الدائم إن قبول ميانمار لدوري القائم على بذل المساعي الحميدة، وتعاونها النشط في العملية، فضلا عن قيامي بزيارة ثانية لميانمار في غضون فترة تزيد قليلا على عام واحد، علامات بارزة في مجال التعاون بين ميانمار والأمم المتحدة.

٤٥ - وفي بيان مؤرخ ٩ تموز/يوليه، وفي رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه موجهة إلي، عرض رئيس الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، أو وانغ شوي، برنامج الرابطة بالنسبة للمستقبل على النحو التالي:

(أ) الإفراج غير المشروط عن جميع السجناء السياسيين، بمن فيهم أو تين أو، وداو أونغ سان سو كي؛

(ب) المبادرة بصفة عاجلة إلى إجراء حوار دون شروط مسبقة على أساس مبادئ الاحترام المتبادل والمصالحة الوطنية؛ مع وجوب أن تتضمن بنود الحوار حقوق الإنسان، وتكافؤ الفرص بين جميع القوميات، ومراجعة الدستور (٢٠٠٨)، والاعتراف بأي شكل من

الأشكال ببرلمان الشعب الذي أفرزته انتخابات عام ١٩٩٠، وانتخاب البرلمان المقبل، وتحسين الظروف المعيشية الحالية للشعب؛

(ج) الترتيب للاعتراف بنتيجة انتخابات عام ١٩٩٠، بالموافقة على نتيجة الحوارات في برلمان الشعب، الذي يتعين تشكيله وفقا للقانون الانتخابي لبرلمان الشعب؛

(د) التزام كل أصحاب المصلحة يتبعوا متحدين المسار السياسي الخاص بالمستقبل الذي خطته اتفاقات الحوار المعتمدة من برلمان الشعب لإنشاء الدولة الديمقراطية الجديدة.

وفيما يتعلق بالانتخابات المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٠، كررت الرسالة تأكيد الموقف الذي أعربت عنه الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في إعلان شويغوندانغ الصادر في ٢٩ نيسان/أبريل، مشيرة إلى أن الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية تساورها، في ضوء الخبرة المكتسبة من الاستفتاء الدستوري الذي أجري في عام ٢٠٠٨، ''مخاوف شديدة بشأن شفافية ونزاهة الانتخابات المزمع إجراؤها''، وإلى أن الانتخابات، إن أجريت دون الوفاء بالشروط الواردة في إعلان شويغوندانغ، ''ستكون غير مشروعة ولن تتمكن نتيجتها من حل المشكلات السياسية القائمة''. وشجعتني الرسالة كذلك على مواصلة ما أبذله من جهود.

٤٦ - وفي رسالة مؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩ موجهة إلى مستشاري الخاص، أكد وزير التخطيط الوطني والتنمية الاقتصادية أن ميانمار ستنظر في إمكانية قبول بعثة عمل، على نحو ما اقترحه مستشاري الخاص.

٤٧ - وفي أعقاب اجتماعي مع مجموعة الأصدقاء في ٥ آب/أغسطس، كررت علانية الإعراب عن تطلعي، وتطلع المجتمع الدولي، لأن تنظر حكومة ميانمار بعناية في انعكاسات أي حكم يصدر في محاكمة داو أونغ سان سو كي، وأن تغتنم الفرصة لكفالة الإفراج الفوري عنها، وأن تتخذ خطوات إيجابية ملائمة التوقيت لمتابعة المقترحات المحددة التي طرحتها أثناء زيارتي، بدءا بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين. ودعوت إلى مواصلة المشاركة البناءة من أجل مساعدة حكومة ميانمار وشعبها على التصدي لما يواجه البلد من تحديات واغتنام ما يسنح أمامه من فرص، وإلى تقديم دعم نشط وموحد من قبل المجتمع الدولي تحقيقا لهذه الغاية. ووافقت أعضاء مجموعة الأصدقاء على اقتراحي بعقد اجتماع ثان رفيع المستوى للمجموعة في نطاق الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٤٨ - وفي المشاورات التي عقدت على امتداد الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك في إطار مجموعة الأصدقاء، دعوت ومستشاري الخاص الدول الأعضاء الرئيسية المعنية إلى النظر في سبل تتيح مواصلة تشجيع ميانمار على التعاون بصورة أوثق مع عملية المساعي الحميدة

في تنفيذ الخطة المؤلفة من خمس نقاط، وتزويد بعثة المساعي الحميدة بالأدوات الكافية في هذا الصدد.

٤٩ - وبالإضافة إلى الدعم الذي أعرب عنه أعضاء مجموعة الأصدقاء وأعضاء مجلس الأمن لمشاركتي الشخصية، ولمواصلة بعثة المساعي الحميدة التي أقوم بها، وللدور الذي يؤديه مستشاري الخاص، جرى أيضا الإعراب عن دعم مماثل من قبل قادة مجموعة الثماني إبان اجتماع القمة الذي عقدوه في لاكويلا بإيطاليا في ٨ تموز/يوليه، ومن قبل وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنتداها الإقليمي إبان الاجتماعات التي عقدت في فوكيت بتايلند في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ تموز/يوليه. وأكد المنتدى، في جملة أمور، رأيه المتمثل في أن للأمم المتحدة دورا حاسما تؤديه في عملية المصالحة الوطنية وكذلك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ميانمار، وأعرب عن استعداده لأن يشارك ويساهم بشكل بناء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لميانمار، وشجع حكومتها على إحراز تقدم ملموس وجدير بالثقة نحو تحقيق الديمقراطية.

رابعا - ملاحظات

٥٠ - في العام المقبل، ستبلغ ميانمار مرحلة حاسمة في عملية تحولها السياسي، في ظل استعدادات الحكومة لإجراء أول انتخابات منذ ٢٠ عاماً. وإذا كان يُرجَّح اجتياز هذه المرحلة الحاسمة بسلاسة، وإن كانت تنطوي على تحدي، فإنها قد تتيح أيضاً فرصاً هامة لتعزيز التحول إلى ميانمار موحَّدة يعمها السلام، والديمقراطية، والازدهار. وهذا يتزامن مع البحث المتجدد، على صعيد المجتمع الدولي، في جدوى السياسات الراهنة تجاه ميانمار والسعي إلى سياسات أكثر فعالية. وهكذا، فلقد أتاحت زيارتي الثانية التي قمت بها منذ ما يزيد على عام واحد فحسب فرصة لنقل شواغل وتوقعات وتشجيع المجتمع الدولي إلى حكومة وشعب ميانمار، وتعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لمواجهة التحديات المتعددة الماثلة أمام هذا البلد.

٥١ - وفيما تواصل حكومة ميانمار تنفيذ عملية خارطة الطريق السياسية، فإنه من المهمّ تشجيعها على اتخاذ الخطوات الضرورية لتعظيم الفرص التي قد يتيحها مثل هذا التحول لمعالجة التحديات الماثلة أمام هذا البلد في الأجل القصير، والمتوسط، والطويل، وتحسين علاقات ميانمار بالمجتمع الدولي عموماً. وفي هذا السياق، أشعر بخيبة الأمل والقلق لعدم اتخاذ حكومة ميانمار لخطوات ذات المغزى لمتابعة زيارتي. وما يثير بالغ القلق هو محاكمة داو أونغ سان سو كي وإصدار حكم بحقها، على الرغم من أن الحكومة قامت بتخفيف هذا الحكم. وتشكل هذه التطورات نكسة خطيرة في وجه احتمالات تحقيق وفاق وطني حقيقي، وتحول

ديمقراطي، وبسط سيادة القانون في ميانمار، بل وتتناقض مع التزامات الحكومة بهذا الخصوص. ويمثل عدم إفراج الحكومة عن داو أونغ سان سو كي فرصة أضاعتها ميانمار للإشارة إلى التزامها بعهد جديد من الانفتاح السياسي.

٥٢ - وأرى أنه طالما لم تُعالج ثلاثة شواغل فورية، ستبقى مصداقية العملية السياسية موضع شك: إطلاق جميع السجناء السياسيين، بمن فيهم داو أونغ سان سو كي، ومشاركتهم الحرة في الحياة السياسية لبلدهم؛ وبدء حوار بين الحكومة والمعارضة وأصحاب المصلحة من الأطراف العرقية، كجزء ضروري لأي عملية وفاق وطني؛ وتهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشرعية. وقد حان الوقت لكي تعالج حكومة ميانمار هذه الشواغل وتكفل أن تخدم العملية السياسية مصلحة شعب ميانمار بأسره، على نحو يوحِّد ولا يفرِّق، ومقبول بوجه الإجمال بالنسبة إلى المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أتوقع أن تتخذ الحكومة الخطوات اللازمة المنسجمة مع التزاماتها لكفالة أن تكون الانتخابات شاملة للجميع وقائمة على المشاركة وشفافة تماماً، وأن يجري التحضير لها وإجراؤها وفقاً للمعايير الدولية.

٥٣ - وعلاوة على الحاجة المُلحة لفتح المجال السياسي أمام جميع العناصر السياسية الفاعلة للمشاركة بحرية في الانتخابات المقبلة، فإن ثمة مسائل تحظى بنفس الدرجة من الأهمية على الأمدين المتوسط والطويل، وتتطلب مزيداً من الحزم والالتزام، من جانب حكومة ميانمار في المقام الأول، وبالتعاون مع المجتمع الدولي وبدعم منه. وبهذا الخصوص، يشكل الانتقال من اتفاقات وقف إطلاق النار مع أغلبية الجماعات العرقية المسلحة إلى تحقيق السلام الدائم أمراً أساسياً بالنسبة إلى استقرار ميانمار في المستقبل. وهذا يتطلب من جانب الطرفين ممارسة أقصى حد من المرونة في المفاوضات التي يجب أن تستجيب لشواغل ومصالح كل منهما، بما في ذلك المفاوضات بشأن الوضع المقبل للجماعات المسلحة، وتلبية احتياجات التنمية المحلية، والحد من الأنشطة الإجرامية في المناطق الحدودية. وبالمثل، فإنه من الضروري للحكومة وتلك الجماعات العرقية المسلحة التي ما زالت تخوض عمليات القتال، أن تشارك في محادثات موضوعية تفضي إلى وقف الأعمال القتالية، ولا سيما في ولايتي كايين وكاياه حيث ما زالت التقارير الواردة باستمرار بشأن النزاع المسلح، وما يتصل بذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان ومشاكل إنسانية، بما في ذلك تنقلات اللاجئين على نطاق واسع، تثير قلق الأمم المتحدة. والمنظمة على أهبة الاستعداد لمساعدة ميانمار على مواجهة هذه التحديات. ويمثل فتح المجال السياسي وتوسيعه الوسيلة المثلى لكفالة أن يكون لكل فريق مصلحة في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

٥٤ - وما لا يقل عن ذلك أهمية بالنسبة إلى آفاق السلام الدائم والديمقراطية هو الحاجة إلى معالجة التحديات الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية المُلحة التي تواجه شعب ميانمار. وقد أثبت مستوى التعاون غير المسبوق بين ميانمار والأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، بدعم من الجهات المانحة للتصدي لإعصار نرجس، أن الضرورات الإنسانية لا تتعارض مع مبادئ السيادة وينبغي ألا تكون رهناً أبداً بالاعتبارات السياسية. وفي حين أن المجتمع الدولي يجب أن يبقى ملتزماً بتوفير المساعدة الإنسانية، فإن الحكومة تتحمل المسؤولية عن كفالة استمرار التعاون القائم في ظل أفضل الشروط الممكنة، وعدم حرمان السكان المحتاجين للمساعدة، أياً كانوا، من إمكانية الحصول على المساعدات الإنسانية.

٥٥ - كما أن تحرير طاقات الأمة الاقتصادية وتمكينها من الاستفادة من التطورات السريعة التي تحدث في أمكنة أخرى من المنطقة أمر جوهري للتغلب على مستويات الفقر السائدة، ورفع مستويات المعيشة، وتعزيز السلام الاجتماعي وتمهيد الطريق أمام تغييرات أوسع. وفي حين أرحِّب بجهود الحكومة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه لا يزال من الممكن، بل ومن الواجب عمل المزيد لتعزيز قدرات مؤسسات الحكم المدنية، بما يشمل الاستثمار في الموارد البشرية للبلد وتمكين المجتمع المدني والقطاع الخاص من المشاركة على نحو أكمل في تنميته.

٥٦ - وكما سبق أن شدَّدت عليه علانية في كلمتي الرئيسية في يانغون، يسترشد التزام الأمم المتحدة في ميانمار بتعهد مشترك إزاء شعبها بهدف تمكين البلد من إيجاد مكانه كعضو في المجتمع الدولي، يضطلع بالمسؤولية ويحظى بالاحترام. وفي حين أن تاريخ ميانمار يتسم بالتفرد والتعقيد، فإن التحديات التي يواجهها هذا البلد الذي يجتاز مرحلة انتقالية ليست استثنائية أو غير قابلة للتغلب عليها. وعلاوة على ذلك، فإن ميانمار ليست استثناء عن الإجماع القائل بإن لا تنمية دون سلام؛ وأنه لا يمكن تحقيق سلام دائم من دون تنمية مستدامة؛ وأنه لا السلام أو تنمية دون ديمقراطية واحترام لحقوق الإنسان. ولا يسع معالجة أي من التحديات التي تواجه ميانمار اليوم - سواء كانت سياسية أو إنسانية أو إنمائية - في معزل عن غيرها، وقد يؤدي الفشل في معالجتها بنفس القدر من الاهتمام إلى تقويض احتمالات السلام والديمقراطية والتنمية. ولهذه الأسباب، ستستفيد ميانمار إلى حد كبير من خبرات الأمم المتحدة الواسعة النطاق، بما في ذلك مجالي الحكم وبناء السلام. وكلما شاركت ميانمار في المساعي الحميدة التي أبذلها لهذه الغاية وأبدت تعاوناً جدياً معها، كلما أكدت على سيادتها.

٥٧ - وفي هذا الصدد، ألاحظ أنه خلال كامل الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تلبية الطلبات المتزايدة على بذل مساعيّ الحميدة من خلال قدرات أُتيحت جزئياً بواسطة مساهمات خارجة عن الميزانية. وأودّ اغتنام هذه الفرصة للإعراب عن شكري للمفوضية الأوروبية على مساهماتها المالية دعماً لمساعيّ الحميدة. وفي هذه المرحلة الانتقالية الحاسمة التي تجتازها ميانمار، وكجزء من الطبيعة المتعددة الأبعاد والواسعة النطاق لالتزام المساعي الحميدة، ينبغي للجمعية العامة أن توفر الموارد الكافية لمكتب مستشاري الخاص خلال عام ٢٠١٠. وحسبما ورد في تقريري المقبل عن الاحتياجات المالية فيما يخص بعثات المساعي الحميدة، سيكون الإبقاء على هذه القدرات أمراً جوهرياً لدعم التنفيذ الفعال لولاية المساعي الحميدة على النحو الذي جرى تكليفي بها.

٥٨ - ويوفر التزامي الشخصي بتنفيذ ولاية المساعي الحميدة أوضح إشارة إلى التزام الأمم المتحدة بالعمل في شراكة مع حكومة وشعب ميانمار لمعالجة مسائل ذات أهمية أساسية بالنسبة إلى مستقبل البلد. وفي هذا الصدد، أرحِّب بالدعم الواضح والقوي الذي أعرب عنه المجتمع الدولي من أجل متابعة بعثة مساعيّ الحميدة، واعتزم مواصلة التزامي الشخصي وعمل مستشاري الخاص سعياً لتحقيق أهداف المساعي الحميدة، بما يشمل متابعة برنامج العمل المؤلف من خمس نقاط الذي ناقشته مع القيادة العليا لميانمار. ويتيح التحول السياسي فرصة فريدة لتحقيق تغييرات إيجابية، وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجهات الفاعلة في مجال التنمية إرسال إشارات واضحة إلى شعب ميانمار بأنه ليس وحيداً وأن المجتمع الدولي يقف على أهبة الاستعداد للاستثمار في مستقبله، بما في ذلك سبل دعم الجهود الرامية، في الأمد الأطول، إلى تهيئة بيئة أكثر انفتاحاً على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وإدخال تحسينات على الحكم فيما يتعلق بالسلام والتنمية الاقتصادية. وإني أقف على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الجهات المعنية وتعبئة الدعم اللازم لمعالجة كامل التحديات التي تواجه ميانمار.

٥٩ - وتتيح عملية الوفاق الوطني والتحول الديمقراطي النابع من احترام حقوق الإنسان، والحوار والتفاهم المتبادل، أفضل الآفاق من أجل التغلب على إرث الأمة المزدوج المتمثل في طريق مسدود سياسياً ونزاع مسلح، كشرط مسبق لإحلال السلام وتحقيق التنمية. وفي حين أن كل صاحب مصلحة يجب أن يضطلع بدور وأن يتحمل المسؤولية للعمل دائماً على نحو بناء لمصلحة الأمة، فإنه من الواجبات الرئيسية للحكومة الوفاء بالالتزامات التي أعلنتها لشعبها من أجل كفالة انتقال حقيقي إلى الديمقراطية وإلى بلد ينعم بالسلام والحداثة والتطور.

ويهدد عدم تحقيق مشاركة واسعة، على مستوى القاعدة، لسكان ميانمار في التحول السياسي والدستوري، بمواصلة تأجيج الانقسامات وتأخير بزوغ آفاق السلام الدائم للشعب بأسره. وعليه، فلقد حان الوقت لكي يقوم قادة ميانمار بخيارات واضحة وأساسية. ويعود إليهم اختيار كيفية الاستجابة لتطلعات شعبهم ولتوقعات وتشجيع المجتمع الدولي. وأعتقد أن هذا الخيار قد يحدد آفاق السلام والديمقراطية والازدهار بالنسبة إلى الأجيال المقبلة.